جعلت إتفاقية أوبك لعام ١٩٧١ الدولار عملة رسمية لبيع النفط، بعد أن تخلت عن قاعدة الذهب. هذا ما جعل منه العملة الرئيسية للتجارة الدولية – هذا ما أعطى أميركا ميزة تجارية كبرى ومكنها من الهيمنة على التجارة العالمية.

١ – تحولت العراق ثاني أكبر مخزون نفطي في العالم إلى اليورو (العملة الأوروبية الموحدة) في بيع نفطها. أثر ذلك تأثيراً كبيراً في سعر العملة الأوروبية التي زادت عن قيمة الدولار بعد سنتين فقط. الأمر اصبح اكثر خطورة بالنسبة للعملة الأميركية حيث بدأت دول نفطية أخرى تفكر بالتحول إلى $ كإيران وفنزويلا كما سعت دول أخرى لمقايضة النفط بالسلع كليبيا وكوبا كما سعت روسيا إلى زيادة إنتاجها من النفط وزيادة التعامل مع أوروبا والقبض باليورو. هذا ما هدد موقع أميركا التجاري على الصعيد العالمي.

إن الدولار الأميركي يستمد قوته الفعلية بالدرجة الأولى من الثقة العالمية به أو بالأحرى من إعتماده كعملة لدفع ثمن النفط. إذ يجب على جميع الدول أن يكون لديها مخزوناً من الدولار كي يتسنى لها دفع ثمن ما تحتاجه من النفط. من هنا أصبح الدولار من حيث العرض والطلب لا يستمد قيمته كعملة بل كسلعة يتهافت عليها المشترون أي يزيد عليها الطلب من هنا ترتفع قيمتها دون أن يكون هناك مهرباً لمستهلكي هذه السلعة من الاستمرار في طلبها. إن ربط شراء النفط بالدولار يجعل الدولار سلعة يحتاج الناس لتوفرها بقدر ما يحتاجون إلى توفر السلعة التي يحصلون عليها مقابل الدولار وبالدرجة الأولى النفط – الطاقة.

وجه الشبه بين الشك والدولار هو أنه يمكن أن يكون الشيك المجيّر بدون رصيد ولكن طالما أنه يتم تجييره من قابض إلى بائع وطالما أن الشيك يستمر بالتداول دون أن يتقدم أحد متداوليه من المصرف لاستبداله بقيمته من النقود، فإن عمليات التبادل تستمر وتصبح أشبه بعمليات مصرفية ويصبح بإمكان مجيّر الشيك أن يستمتع بقوائده دون أن يحسب حساب لعدم وجود رصيد نقدي بين يديه. أي يمكن أن يكون رصيده مدين ومع ذلك هو مستمر بالحصول على ما يحتاجه من سوق الإستهلاك. إن هذه الوضعية تشجعه على تحرير مزيد من الشيكات. الأمر بالنسبة للدولار الأميركي يشبه تماماً ما أوردناه فيما يتعلق بالشيك الذي أصبح له قيمة بحد ذاته. لقد شجع إعتماد الدولار الأميركي الولايات المتحدة لإصدار المزيد من تلك العملة ما دام الطلب عليها لا ينفك يزداد وما دام أحد لا يسأل عن قيمة الدولار الحقيقية. وهكذا تمكنت الإدارات الأميركية أن تحتفظ بالمركز التجاري العالمي الأول حتى لو كانت في وضع المدين، من حيث أن أصحاب الشيكات المحررة يمكن أن يعودوا ويطلبوا قيمة شيكاتهم. يحصل ذلك حين تتخذ الدول النفطية قراراً بعدم قبول الدولار كثمن لنفطها. عندها لن يعود المشترون بحاجة لتخزين الدولار كما في السابق للحصول على النفط. وبالتالي سيتخلون عن الدولار مما سيؤدي إلى كساده كسلعة إقتصادية فتزداد كميته في الأسواق دون أن يكون هناك في المقابل طلب عليه، وستقع الولايات المتحدة صاحبة العملة في حالة من التضخم والكساد الإقتصادي.

من هنا، فإن الولايات المتحدة الدولة الأقوى في العالم، سعت إلى حماية نفسها وقطع الطريق على محاولات الإستغناء عن الدولار كعملة من قبل الدول المنتجة للنفط، وإستعملت كافة الوسائل بما فيها الإعتداء العسكري، طالما ليس هناك من قوة دولية تقف في وجهها. وهذا ما حصل ضد العراق عام ٢٠٠٣، بعد أن تم ترتيب الأمور وخلق الذرائع التي تعتقدها كافية لتبرير غزو ذلك البلد.

إن إلتحاق كل من فنزويلا وإيران وروسيا وغيرها بالتجربة العراقية، رغم الحرب على العراق، قد مهد الطريق أمام دول أخرى لتحذو حذوها. ذلك أن يوقع الولايات المتحدة في المحظور الذي تخشى منه. لقد إجتاح اليورو الدولار وحدّ كثيراً من نفوذه وقيمته العالمية في التداول.

إن التخلي عن الدولار يعني على المستوى النقدي السعي لإستبداله خاصة من أولئك الذين يخزنون كميات كبيرة منه بأسرع وقت ممكن إما بالسلع الإنتاجية أو بعملات أخرى كالعملات الوطنية أو إحدى العملات الصعبة أو الذهب. من هنا نجد الإرتفاع الضخم لأسعار الذهب والذي لا ينفك يتصاعد، أما الولايات المتحدة هي أكبر دولة مدينة في العالم فكل فرد من سكانها المئتين

والثمانين مليون، مدين بمبلغ ١٢ ألف $ (ص ١١٨) فستجد نفسها عاجزة عن الإستجابة لطلب السوق سواء على مستوى الإنتاج أو كميات الذهب أو العملات الصعبة.
للوقوف في وجه المخاطر الجديدة سعت الولايات المتحدة تحت تبريرات مختلفة للسيطرة على مصادر الثروة في العالم خاصة (مصادر الطاقة) ولم تتورع عن إستخدام القوة العسكرية من أجل ذلك. كما سعت إلى تمرير صفقات تجارية، كالمعدات العسكرية وهي سلع لا يشتد الطلب عليها إلا إذا نشبت الحروب وعاشت الدول في ظل جو من الخوف والتهديد. وهذا ما سعت إليه الولايات المتحدة لإيجاده سواء بإفتعالها الحروب وخلقها الفتن، أو بدب الرعب في نفوس الحكام والشعوب. فالإرهاب هو العنوان الأكبر، ثم ياتي التهديد الإيراني بالدرجة الأولى في المنطقة التي تعتبرها الولايات المتحدة ذات أولوية بالنسبة لمصالحها. على المستوى الأميركي أوهمت الإدارة الأميركية شعبها بأنه لا بد من محاربة الإرهاب الذي يتهددهم ويهدد أمنهم القومي ومصالحهم العليا ونظامهم الليبرالي وطريقة عيشهم الحضارية. وهذه الشعارات تستفيد منها بالنسبة لبقية العالم الصناعي. كما بالنسبة للأقليات الغنية أو التي ترتبط مصالحها في الخارج والمتواجدة في العالم الثالث. من هنا تم تقسيم أميركا للأنظمة في العالم خاصة في الشرق الأوسط إلى أنظمة معتدلة وأنظمة متطرفة وما المعتدلة إلا تلك التي تدور في الفلك الأميركي وتجيب على المطالب الأميركية. أما المتطرفة فتلك التي تقف في وجه المطامع الأميركية وتطالب بحقوقها وحقوق شعوبها ولا ترضى بالتبعية.
إن حرب أميركا على العراق، كان بنظر الإدارة الأميركية سيمكنها من السيطرة على ثاني أضخم إحتياطي نفطي في العالم. كما سيمكنها من إقامة قواعد عسكرية في ذلك البلد، وسيضيق الخناق على إيران التي تخضع لنظام تعتبره واشنطن أكبر تهديد لحضارتها، فهذه الشريعة الاسلامية بمفهومها الثوري الذي ينادي بالعدالة والمساواة بين الشعوب. إنها لم تعد بصدد اسلام تقليدي تتم الهيمنة في ظله على الشعوب، لصالح أقليات متعاملة مع مراكز القوة في العالم، وخاضعة لما تمليه عليها تلك القوى.
يطرح السؤال اليوم، هل حلت الحرب العراقية أزمة الدولار الاميركي أو الإقتصاد الأميركي؟ الجواب ملتبس، فإذا كانت ردة فعل الإدارة الاميركية على متطلبات الحرب بزيادة طبع دولارات لدفع ثمن الطافة كما لدفع المعدات الحربية التي سيعود ثمنها من جديد إلى الولايات المتحدة مصدر العتاد الحربي.
على صعيد الدول التي تحالفت مع أميركيا، بريطانيا لم تكن بعد قد انضمت إلى اليورو، أما استراليا فكان لديها احتياطي كبير من الدولار كذلك الأمر بالنسبة للدول العربية المنتجة للنفط التي سكتت على الحرب ضد العراق.
أما فرنسا وأوروبا بشكل عام فقد لجأت إلى ترويج سلعتها مقابل الدولار، وهي بذلك تساهم في تغيير التجارة العالمية.